الأمم المتحدة S/2011/258

مجلس الأمن

Distr.: General
19 April 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام نصف السنوي الثالث عشر بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا – معلومات أساسية

١ – هذا التقرير هو تقريري نصف السنوي الثالث عشر بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يستعرض ويقيّم التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار منذ صدور تقريري السابق في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/2010/538). ويلقي الضوء على أحكام القرار التي لم يشهد تنفيذها أي تقدم، وعلى المسائل المثيرة للقلق التي لا تزال تعرقل الجهود المبذولة لتعزيز سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، وهذه أمور يتمحور حولها القرار المذكور.

٢ – ارتفعت وتيرة التصعيد السياسي في لبنان بشكل ملحوظ أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وتأجج هذا التوتر لأسباب عدة من بينها التكهنات والتصريحات السياسية المتعلقة بعمل المحكمة الخاصة بلبنان. وأدت الخلافات السياسية بين مختلف التيارات السياسية إلى وقف جلسات الحكومة لفترة خمسة أسابيع، أي من يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر الذي وصلت فيه جلسة الحكومة إلى حائط مسدود، الأمر الذي أدى إلى شلل دستوري. وهذا ما دفع المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية إلى بذل مساع مشتركة لوضع حد للأزمة المتفاقمة.

٣ – وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، سقطت حكومة الوحدة الوطنية بفعل استقالة عشرة وزراء من المعارضة ووزير واحد من كتلة الرئيس سليمان. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، قبل الرئيس سليمان استقالة هؤلاء الوزراء، لكنه طلب من الحكومة مواصلة تصريف الأعمال. وأفضى سقوط الحكومة إلى اشتداد حدة التوتر السياسي في البلد. وتجسد ذلك في سلسلة من التظاهرات التي نُظمت يومي ٢٤ و ٢٥ تأييدا لرئيس الحكومة، الحريري، تخللتها أعمال

الرجاء إعادة استعمال الورق

تخريب. وتوقفت التظاهرات بعد أن دعا رئيس الحكومة الحريري إلى التهدئة وشدد من جديد على احترام التيار الذي يرأسه لمبادئ الديمقراطية.

٤ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، قدم المدعي العام، بلمار، إلى قاضي الإجراءات التمهيدية، فرنسين، قرارا اتهاميا سريا بشأن اغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري، مشفوعا بالوثائق الداعمة له. وفي اليوم نفسه، دعوت جميع الأطراف، من جديد، إلى عدم التدخل في عمل المحكمة الخاصة أو التأثير فيه، مشددا على أنه لا ينبغي جعل الإجراءات القضائية المستقلة جزءا من الجدل السياسي ولا استباق النتائج التي تتمخض عنها.

٥ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أعلن وزير الخارجية السعودي أن المساعي السورية السعودية التي تُبذل لمعالجة الأزمة السياسية في لبنان قد توقفت. وقبل ذلك بيومين، بدأت قطر وتركيا وساطة جديدة لحل الأزمة، غير أنها فشلت في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

٦ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، وبعد مضي يومين على المشاورات النيابية مع جميع الكتل النيابية، طلب الرئيس سليمان من السيد نجيب ميقاتي تشكيل حكومة جديدة. لكن المشاورات التي يجريها السيد ميقاتي لم تنته حتى الآن. وهو حريص كل الحرص، منذ تكليفه بتشكيل الحكومة، على مد الجسور مع جميع الأطراف في لبنان.

٧ - وفي ١٤ شباط/فبراير، نُظم مهرجان سياسي شعبي حاشد في بيروت للاحتفال بالذكرى السادسة لاغتيال رئيس الحكومة الأسبق، رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين. وفي هذه المناسبة، أصدرت بيانا أعدت فيه التزام الأمم المتحدة بالعمل الذي تقوم به المحكمة الخاصة بلبنان من أجل الكشف عن حقيقة عملية الاغتيال هذه لمحاكمة المسؤولين عنها وإفهام الجميع أن لا مجال للإفلات من العقاب.

٨ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، أعلن تحالف ١٤ آذار أنه لن يشارك في الحكومة المنتظرة، وأن برنامجه، كمعارضة، سيقوم على دعم المحكمة الخاصة بلبنان ورفض سلاح حزب الله.

٩ - وفي ١٣ آذار/مارس، نظم تحالف ١٤ آذار مهرجانا سياسيا شعبيا ضخما للاحتفال بالذكرى السادسة لإنشائه. وأعرب جميع المتحدثين فيه عن دعمهم الشديد للمحكمة الخاصة بلبنان ورفضهم السلاح الذي لا يزال في حوزة حزب الله خارج سيطرة الدولة، واستخدامه كأداة لتحقيق أهداف سياسية في البلد.

١٠ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تعمّق إلى حد بعيد الاستقطاب السياسي بين المعسكرين السياسيين البارزين، وتجسد ذلك في سلسلة التصريحات الحادة والتأخر في تشكيل

الحكومة الجديدة. ونُظمت عدة تظاهرات دعت إلى إلغاء النظام الطائفي في البلد، وذلك في ظل أحداث تاريخية تشهدها أماكن أخرى في المنطقة.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١١ – أشير مع الارتياح إلى أن عدة أحكام من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، منذ اعتماده في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قد نُفذت. فأجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بطريقة حرة ونزيهة. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها ومعداتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة بينهما في عام ٢٠٠٩.

١٢ – غير أنه لم يجرِ ترسيم الحدود الذي حث عليه بشدة مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وما يضاهي ذلك خطورة، هو وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية، إذ إن ذلك يشكل تهديدا لاستقرار البلد والمنطقة ويؤكد ضرورة أن تكون لدى الحكومة والجيش اللبناني الحق، دون سواهما، في استخدام القوة في جميع أنحاء لبنان. لذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بحذافيره، ولصون الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

١٣ – وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بقينا، ممثلي وأنا شخصيا، على اتصال دائم بكل الأطراف في لبنان وبالزعماء المعنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي. والتقيت برئيس الحكومة، الحريري، في نيويورك في ٩ كانون الثاني/يناير.

١٤ – ولم يطرأ أي تقدم ملموس أثناء الأشهر الستة الماضية في مجال تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار، وذلك لأسباب عديدة أبرزها التوتر السياسي في البلد.

ألف – سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

١٥ – يهدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى توطيد سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومته، بما ينسجم واتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩ الذي التزمت به الأطراف السياسية كلها في لبنان. وما برح هذا الهدف يتصدر المساعي التي أبذلها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

١٦ – وحث مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) حكومة الجمهورية العربية السورية، بقوة، على الاستجابة لطلب الحكومة اللبنانية ترسيم الحدود المشتركة بينهما. وفي هذا الصدد، ما زلت أحث الجمهورية العربية السورية ولبنان على ترسيم الحدود المشتركة

بأكملها. إذ يشكل ترسيم الحدود اللبنانية ووضع علامات عليها عنصرا لا بد منه لضمان سلامة أراضي لبنان. ولا بد منه أيضا لضبط الحدود بدقة. وعلى الرغم من تعهد البلدين في البيانات الصادرة عقب انتهاء اجتماعات القمة التي جمعت الرئيسين الأسد وسليمان منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بترسيم الحدود، لم يُسجل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم في هذه المسألة البالغة الأهمية. وإن اللجنة المشتركة لترسيم الحدود اللبنانية السورية، المكلفة بهذه المسألة، لم تعقد أي اجتماع حتى تاريخه. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم تجر بين البلدين أي محادثات أو اتصالات بشأن ترسيم حدودهما المشتركة. وإن ترسيم الحدود، لئن كان يعني الطرفين، ما زال إحراز تقدم فيه واحدا مما يقع على البلدين من واجبات بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) المستند إلى القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٦).

١٧ - وما زال جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، انتهاكا لسيادة لبنان والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قررت الحكومة الإسرائيلية الموافقة، من حيث المبدأ، على اقتراح الأمم المتحدة بشأن سحب جيش الدفاع الإسرائيلي من الجزء الشمالي للقرية المذكورة إلى جنوب الخط الأزرق. ومنذئذ، نواصل، ممثلي وأنا شخصيا، التحاور مع الطرفين سعيا لوضع هذا الاقتراح موضع التطبيق، على غرار ما أشرت إليه بإسهاب في التقرير الأخير الذي رفعته إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2011/91). وكذلك الأمر، فإن المساعي المبذولة لحل مسألة مزارع شبعا، هي الأخرى لم تشهد أي تقدم، إذ إني لم أتلق بعد من الجمهورية العربية السورية ولا من إسرائيل أي رد على مسألة التعريف الجغرافي المؤقت لحدود هذه المنطقة، الوارد في تقريري المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

١٨ - وتواصلت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير الطلعات الجوية الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية، بشكل يكاد يكون يوميا، مع تزايد عدد طلعات الطائرات المقاتلة. إن المراقبة الجوية الكثيفة هذه تشكل انتهاكا للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولسيادة لبنان. وهي تزيد من حدة التوتر. واحتجت الحكومة اللبنانية مرارا وتكرارا على هذه الانتهاكات. إني أشجب هذه الانتهاكات وأطالب وقفها فورا. غير أن السلطات الإسرائيلية تدعي، بدورها، أنها تنفذ هذه الطلعات الجوية لدواع أمنية، بحجة حصول انتهاكات لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

باء – بسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية

١٩ – يؤدي الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي اللبناني دورا حيويا في تعزيز سيادة لبنان وبسط سيطرة السلطات اللبنانية على البلد برمته. وكانت الحكومة اللبنانية المنتهية ولايتها قد أكدت مجددا للأمم المتحدة عن عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، لكي تصبح، في نهاية المطاف، القوة المسلحة الوحيدة في البلد على النحو الذي دعا إليه القرار ١٥٥٤ (٢٠٠٤) واتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩.

٢٠ – وكما أبلغت مجلس الأمن بمزيد من التفصيل في تقارير أخرى، مُنعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مرات عديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من حرية الحركة في منطقة عملياتها، مما هدد سلامة أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وأمنهم. وتُعد حرية حركة القوة وأمن أفرادها وسلامتهم أمرا لا بد منه للقوة للاضطلاع بولايتها بفعالية. وتقع المسؤولية الرئيسية لكفالة حرية حركة القوة في منطقة عملياتها على عاتق السلطات اللبنانية.

٢١ – ومما يثير قلقي الحوادث الأمنية التي تكررت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستخدمت فيها أسلحة ومتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان، مثل انفجار عبوة تحتوي على كيلو غرامين من مادة تي إن تي داخل كنيسة في زحلة. وتشكل هذه الحوادث، مرة أخرى، دليلا على حيازة جهات فاعلة غير حكومية أسلحة فتاكة. كما تظهر اللامبالاة المطلقة التي تبديها الجماعات المسلحة إزاء سلامة السكان المدنيين في لبنان والقانون اللبناني وسلطة الحكومة اللبنانية. ويتعين على السلطات اللبنانية بذل مزيد من الجهود لفرض القانون والنظام في جميع أنحاء البلد.

٢٢ – وما زالت المصادر الأمنية في لبنان تفيد بوقوع حوادث إطلاق نار وانفجارات في القواعد شبه العسكرية الموجودة في شرقي وادي البقاع التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الانتفاضة، وفي محيطها، مما يؤكد أنه يتم تدريب القوات شبه العسكرية تلك في هذه القواعد. والوجود الدائم لهذه القواعد على طول الحدود السورية اللبنانية يزيد عدد الثغرات العامة في أجزاء من الحدود البرية ويحول دون سيطرة قوى الأمن اللبناني على الحدود. وهو أيضا يجعل ترسيم الحدود أكثر صعوبة.

٢٣ – وإن استمرار وجود الميليشيات وأنشطتها في لبنان يتطلب تحسين إدارة الحدود البرية اللبنانية ومراقبتها لمنع دخول الأسلحة والأشخاص من دون ترخيص، وتهريب السلع التجارية. ولا تزال الدول الأعضاء تعرب عن قلقها إزاء النقل غير المشروع للأسلحة عبر الحدود البرية اللبنانية، انتهاكا للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأقرّ

مسؤولون حكوميون في لبنان بوجود ثغرات كثيرة على الحدود يسهل اختراقها، وبإمكانية حدوث تهريب للأسلحة خلال السنوات الثلاث الماضية، واتخذت خطوات محدودة لمواجهة هذه المسألة. إلا أن الحكومة اللبنانية لم تعتمد بعد نهجا منظما لإدارة الحدود و لم تحرز أي تقدم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نحو توسيع نطاق قوة الحدود المشتركة على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى عدم الاتفاق على تشكيل الحكومة وعدم وجود الموارد المالية لذلك. وتفيد معلومات قدمتها دول أعضاء بأن نقل الأسلحة غير المشروع آخذ في التصاعد. كما أحطت علما باهتمام بالأنباء والادعاءات التي وردت مؤخرا عن دخول غير مشروع للأسلحة من لبنان باتجاه الجمهورية العربية السورية. وإني آخذ جميع هذه الأنباء على محمل الجد، لكن لا تتوافر للأمم المتحدة السبل للتحقق منها على نحو مستقل.

٢٤ - وفي حين أن الأعمال التي تقوم بها القوة المشتركة لمراقبة الحدود على طول الحدود السورية اللبنانية جديرة بالثناء، فإنه يجب تكثيف الجهود الحالية وجعلها أكثر شمولا، لضمان وجود رقابة صارمة على طول الحدود. وإن زيادة التعاون بين لبنان والجمهورية العربية السورية وترسيم حدودهما المشتركة يساعدان إلى حد بعيد على الإدارة الفعالة للحدود. وإن من واجب جميع الدول، بمقتضى قرارات مجلس الأمن، اتخاذ التدابير اللازمة لمنع نقل الأسلحة إلى جماعات خارج نطاق سيطرة الحكومة اللبنانية. ويشكل ذلك عاملا أساسيا للاستقرار في لبنان والمنطقة.

جيم - حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٥ - يدعو مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. و لم ينفذ بعد هذا الحكم الرئيسي من الأحكام المتبقية من القرار. وهو يعكس ويعيد تأكيد قرار كان جميع اللبنانيين قد التزموا به في اتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩، في أعقاب الحرب الأهلية. وآنئذ، أدى الاتفاق على هذا الأمر إلى تخلي الميليشيات اللبنانية - باستثناء حزب الله - عن أسلحتها.

٢٦ - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ناشطة داخل البلد خارج سيطرة الحكومة في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي حين تمتلك عدة مجموعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سيطرة الحكومة، فإن الجناح العسكري لحزب الله هو أكثر الميليشيات امتلاكا للأسلحة في البلد. بالإضافة إلى ذلك، ينشط عدد من الجماعات الفلسطينية المسلحة في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٢٧ - ومما يدعو للأسف عدم إحراز أي تقدم ملموس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على مستوى حلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على النحو المطلوب في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مع أن رئيس حكومة تصريف الأعمال، الحريري، وأعضاء آخرين في تحالفه قد نجحوا في وضع هذه المسألة مرة أخرى في صدارة النقاشات السياسية في لبنان. وإن استمرار وجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يقوّض حقوق كل مواطن لبناني في أن يعيش بدون خوف من التعرض لأذى جسدي، ويشكل أيضا عائقا يحول دون ترسيخ أركان لبنان كدولة ديمقراطية وإحلال الاستقرار في البلد والمنطقة. كما أنه يتنافى مع هدف تعزيز سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي.

٢٨ - وعلى الرغم من تأييد جميع الأطراف اللبنانية لاتفاق الطائف الذي تجسد في الدستور اللبناني والتزمت جميع الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام ١٩٨٩ بتنفيذه، ومن أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، فإن حزب الله يقرّ بأن لديه قدرة شبه عسكرية كبيرة لا تزال مستقلة عن الجيش اللبناني. ويزعم حزب الله أن ترسانته العسكرية التي لا صلة للدولة اللبنانية بها، هي لأغراض دفاعية ضد إسرائيل.

٢٩ - وخلال الساعات الأولى من صباح ١٨ كانون الثاني/يناير، انتشرت مجموعات ضمت بضعة آلاف من الرجال غير المسلحين، أفيد بأنهم ينتمون لحزب الله، في أنحاء مختلفة من بيروت وفي مدن أخرى. واعتبرت أوساط واسعة النطاق في لبنان أن هذا الانتشار يشكل استعراضا للقوة وتهديدا ضمنيا من قبل حزب الله في اليوم الذي أحال فيه المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان إلى قاضي التحقيق في المحكمة الخاصة قرارا اتهاميا في قضية اغتيال رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين في عام ٢٠٠٥. وجاء هذا الانتشار قبل بضعة أيام من بدء مشاورات الرئيس اللبناني مع جميع الكتل البرلمانية لتعيين رئيس وزراء جديد. وقام الجيش اللبناني في نهاية الأمر بنشر أفراده في عدة مواقع في بيروت، مشيرا إلى الحاجة إلى بث الطمأنينة في نفوس المواطنين.

٣٠ - وفي العديد من التصريحات العلنية التي أدلى بها كبار المسؤولين في حزب الله خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يقروا بحيازة ترسانة كبيرة من الأسلحة فحسب، بل أكدوا سعيهم لزيادتها. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١١، ذكر الأمين العام لحزب الله علنا أن حزبه سيواصل تسليح نفسه لأغراض دفاعية، على حد وصفه. ولا تستطيع الأمم المتحدة التحقق بشكل مستقل من هذه التأكيدات، إلا أنها تأخذها على محمل الجد.

٣١ - وخلال الأشهر الستة الماضية، أصبحت مسألة حيازة حزب الله ترسانة كبيرة من الأسلحة خارج سيطرة الحكومة مسألة خلاف مركزية في الساحة السياسية العامة، فيرى

الكثير من اللبنانيين أن استمرار وجود هذه الأسلحة يشكل تهديدا ضمنيا باستخداماتها داخل لبنان، واضعين في الاعتبار الأحداث التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٨. وبعد عدة سنوات من وجود إجماع وطني واه على شرعية سلاح حزب الله، عاد قادة تحالف ١٤ آذار/مارس إلى اعتبار سلاح حزب الله، دون غيره، السبب الرئيسي للخلاف الحاصل في البلد. وفي ١٠ آذار/مارس، أطلق هذا التحالف برنامجه السياسي الجديد بعقد اجتماع في فندق بريستول في بيروت تحت شعار ''صوت الشعب أقوى من صوت السلاح''. علاوة على ذلك، رفض جميع قادة ١٤ آذار/مارس في مهرجان شعبي سياسي حاشد للاحتفال بالذكرى السنوية السادسة لتشكيل تحالف ١٤ آذار/مارس، حيازة حزب الله قدرات شبه عسكرية خارج سيطرة الحكومة وانعكاساتها السلبية على الساحة السياسية والسلم الداخلي. وعقد رئيس الوزراء المنتهية ولايته الحريري اجتماعا حاشدا آخر مماثلا في طرابلس في ١٧ آذار/مارس، استنكر فيه ما سماه هيمنة سلاح حزب الله.

٣٢ - وفي ١٦ شباط/فبراير، وبمناسبة يوم الشهيد، ألقى الأمين العام لحزب الله خطابا ينطوي على التحدي، وذكر فيه أن حملة تحالف ١٤ آذار/مارس ضد سلاح الحزب غير مجدية ولن تؤدي إلى أي نتيجة. ورفض الأمين العام لحزب الله في تصريح علني أدلى به في ١٩ آذار/مارس، ما اعتبره حملة تحريض ضد الحزب.

٣٣ - وأُشير إلى أن جلسات الحوار الوطني، التي تتمثل أهم أهدافها في وضع استراتيجية دفاعية وطنية تعالج المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالأسلحة الموجودة خارج سيطرة الدولة، استؤنفت بعد أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨، بعد اندلاع اشتباكات كثيفة بين حزب الله وجماعات مسلحة أخرى في العديد من المناطق في البلد، أسفرت عن إزهاق أرواح ووقوع جرحى وإلحاق أضرار بالممتلكات العامة وزعزعة الاستقرار العام. ويتماشى الغرض من هذا الحوار مع قناعتي العميقة بأن أفضل وسيلة للتوصل إلى نزع سلاح حزب الله والميليشيات الأخرى هي عملية سياسية بقيادة لبنانية.

٣٤ - ومنذ عام ٢٠٠٨، لم يتوصل بعد المشاركون في الحوار الوطني إلى التوافق في الآراء المأمول بين الزعماء اللبنانيون الذي من شأنه أن يسهم في الحفاظ على الاستقرار الداخلي. والأهم من ذلك كله أنه خيّب التوقعات من حيث وضع استراتيجية دفاعية وطنية. وعكست المداولات التي دارت في جلسات الحوار الوطني الأخيرة، معارضة قوية من قبل حزب الله وحلفائه السياسيين لمناقشة مسألة سلاح الحزب. بالإضافة إلى ذلك، وللمرة الأولى منذ تأسيس فريق ٨ آذار/مارس، قاطع جميع ممثلي الفريق - باستثناء رئيس البرلمان نبيه بري الذي حضر بصفته الرسمية لا بصفته رئيسا لحركة أمل - الجلسة الأخيرة التي دعا إلى عقدها

الرئيس سليمان في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ومنذئذ وجلسات الحوار الوطني معلقة، بسبب التوتر المتنامي بين التحالفين السياسيين الرئيسيين، فبقيت هذه المسألة الحساسة من دون معالجة.

٣٥ - وفيما يتعلق بحالة الفلسطينيين في لبنان، يسرني أبلاغكم أنه عملا بالتعديلات التي أدخلها البرلمان اللبناني على قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي في آب/أغسطس ٢٠١٠، رفعتها بعض القيود المفروضة على عمل اللاجئين الفلسطينيين في البلد، ووقع وزير العمل اللبناني في حكومة تصريف الأعمال بطرس حرب في ٢٢ شباط/فبراير مرسوما إداريا لتنظيم تنفيذ هذه التعديلات. ويمثل ذلك خطوة هامة وإيجابية ستسهم، بعد تنفيذها بالكامل، في تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٣٦ - وفي هذا السياق، يسرني أبلاغكم أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد كررت دعوتها لجميع الفلسطينيين في لبنان إلى احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي والالتزام بالقانون اللبناني والمتطلبات الأمنية.

٣٧ - ولا يزال وجود الجماعات الفلسطينية المسلحة خارج المخيمات يحول دون ممارسة لبنان سيادته الكاملة على أراضيه. وقد دعوت الحكومة اللبنانية إلى تفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة اللتين تتخذان من دمشق مقرا لهما، ودعوت حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون لتحقيق ذلك. وللأسف، لم يتحقق أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو نزع سلاح هذه الجماعات، على النحو الذي دعت إليه القيادات اللبنانية ووافقت عليه في جلسة الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، وأعيد تأكيده منذ عام ٢٠٠٨ في جلسات الحوار الوطني اللاحقة.

٣٨ - وظلت الحالة في معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الاثني عشر في لبنان مستقرة نسبيا، على الرغم من تسجيل بعض حوادث إطلاق النار والانفجارات في بعضها، ولا سيما في مخيم عين الحلوة، حيث اندلعت اشتباكات في ٣١ آذار/مارس بين مجموعات متنافسة داخل المخيم. وإن خطر نشوب أعمال عنف داخلية قد تنتقل إلى المناطق المجاورة لا يزال قائما في عدد من المخيمات، حيث لا يزال بعضها يوفر ملاذا آمنا للفارين من سلطة الدولة.

٣٩ - وبالرغم من هذه الحوادث، أقرّت السلطات اللبنانية بوجود تعاون جيد بين الجيش اللبناني والمسؤولين الأمنيين الفلسطينيين في المخيمات. إلا أنه لا يوجد للسلطات اللبنانية وجود دائم داخل هذه المخيمات، بالرغم من أن اتفاق القاهرة المبرم في عام ١٩٦٩ - الذي

يسمح بوجود قوات فلسطينية مسلحة في مخيمات اللاجئين – كان قد ألغاه البرلمان اللبناني في عام ١٩٨٧ – ويلزم بذل مزيد من الجهود لاحتواء التوتر المحتمل في المخيمات.

٤٠ – ولا يزال وضع اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان سيئاً بصورة عامة. وتواصل الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين أوضاعهم، خصوصا بفعل عواقب الوضع المعيشي المزري على الوضع الأمني بشكل عام، لكن دون المساس بالقرار النهائي لقضية اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة.

رابعا – ملاحظات

٤١ – يؤسفني للغاية عدم إحراز أي تقدم، منذ تقديم تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، في مجال تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وذلك بسبب الأزمة السياسية وشلل المؤسسات في لبنان. وتدل الأحداث التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير على تدهور في الوضع في لبنان. ويساورني قلق عميق إزاء ارتفاع حدة التوتر في البلد نتيجة جملة أمور منها التكهنات المتعلقة بأعمال المحكمة الخاصة بلبنان. فالمواقف إزاء المحكمة الخاصة تزداد انقساماً بين مؤيد ومعارض، وتولّد حالة من الاستقطاب في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، إلى جانب استمرار وجود ميليشيات تملك كميات ضخمة من السلاح، ينذران بتقويض السلم الأهلي والازدهار في لبنان. ولا بدّ من الحفاظ على استقرار لبنان وكفالة وضع حد للإفلات من العقاب فيه، أقلّه لأن للبنانيين أنفسهم الحق في ذلك.

٤٢ – ونظرا لتركيبة لبنان الطائفية، من الأهمية بمكان السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء للحفاظ على الاستقرار الداخلي في البلد. ولذلك يتعيّن أن تعمّ لبنان روح الوفاق واحترام مبادئ العيش المشترك والأمن، بمنأى عن أي تهديد. ويجب على الزعماء السياسيين في البلد التركيز على تعزيز سيادة واستقلال بلدهم ومؤسساته، وهي عملية يجب أن تؤدي في نهاية المطاف إلى نزع سلاح جميع الميليشيات في لبنان بشكل كامل. وإنني أحث جميع الزعماء السياسيين التنزّه عن المصالح الطائفية والشخصية، والعمل بصدق في سبيل النهوض بمستقبل الدولة ومصالحها. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي لذلك أن يؤثر في التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان، إذ أن تنفيذ هذه القرارات يشكل أفضل ضمان لازدهار لبنان واستقراره على المدى الطويل كدولة ديمقراطية.

٤٣ – ولقد حذرت مرارا وتكرارا من أن وجود ميليشيات خارج سيطرة الحكومة يمثّل حالة شاذة للغاية تتعارض مع التطلعات الديمقراطية للشعب اللبناني وتهدد السلم الأهلي.

فوجود جماعات مسلحة تتحدى سيطرة الدولة يتنافى مع هدف تعزيز سيادة لبنان واستقلاله السياسي ومع حماية نظام لبنان التعددي الفريد وحقوق المواطنين اللبنانيين. وإنني أدين استخدام الأسلحة غير المشروعة حيثما كان في لبنان، ولا سيما في المناطق المأهولة بالسكان. ولذلك السبب، أناشد جميع الأطراف، داخل لبنان وخارجه، أن توقف فورا جميع عمليات نقل الأسلحة وحيازتها وبناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة. وإن تقديم الدعم الأجنبي المالي والمادي بجميع أشكاله إلى لبنان ينبغي أن يتمّ بشفافية عبر القنوات الحكومية اللبنانية دون سواها.

٤٤ - ومع سقوط حكومة الوحدة الوطنية في كانون الثاني/يناير، عادت قضية سلاح حزب الله مرة أخرى، وهي قضية ذات أبعاد طائفية ولها انعكاسات على جميع اللبنانيين، لتحتل صدارة النقاشات السياسية الدائرة في لبنان. فترسانة حزب الله تخلق مناخا من التهديد وتشكل تحديا رئيسيا ليس لسلامة المدنيين اللبنانيين فحسب، بل لمبدأ استثناء الحكومة دون سواها بالاستخدام الشرعي للقوة. وإنني أدعو قادة حزب الله إلى تحويل هذا الحزب، دون تأخير، إلى حزب لبناني سياسي بحت وإلى نزع سلاحه، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ففي دولة ديمقراطية، لا يمكن لحزب سياسي أن يحتفظ بميليشيا خاصة به. كما أن هذا الأمر يتعارض مع مثل لبنان العليا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

٤٥ - وبما أن حزب الله يقيم علاقات وثيقة مع دول المنطقة، أدعو جميع هذه الدول إلى تقديم الدعم والمساعدة لتحويله من جماعة مسلحة إلى حزب سياسي بحت ونزع سلاحه، وفقاً لأحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم مصلحة السلام والاستقرار في المنطقة. وقد أصبح التقيد بهذه الأحكام أكثر إلحاحا في ظل الاضطرابات السياسية التي تشهدها المنطقة.

٤٦ - وما زلت مقتنعا بأن أفضل طريقة لنزع سلاح الجماعات المسلحة في لبنان، ولا سيما حزب الله، تكون من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية، رغم أن هذه العملية لا يمكن أن تنجح ما لم توقف الأطراف الخارجية دعمها لحزب الله وتقبل هذه الجماعة نفسها الالتزام بالقواعد السياسية في لبنان. ويؤسفني أن الحوار الوطني، الذي يشكل الآلية الداخلية الرئيسية لمعالجة هذه القضية ذات الأهمية الجوهرية بالنسبة للوضع السياسي اللبناني، لم يتمخض حتى الآن عن أي تقدم ملموس صوب تحقيق هذا الهدف.

٤٧ - وهذا ما يدفعني إلى دعوة الزعماء اللبنانيين إلى استئناف الحوار الوطني، برعاية الرئيس سليمان. ويتعين على الزعماء اللبنانيين العمل معا من أجل الحفاظ على الاستقرار،

وتجنب الخطاب العدائي والمؤجج للمشاعر، ومنع استخدام العنف، وخصوصا اللجوء إلى السلاح، في الساحة السياسية الداخلية. ويجب عليهم أيضا إحراز تقدم صوب اعتماد استراتيجية دفاعية وطنية تعالج قضية الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة وتؤدي إلى نزع سلاحها، وذلك لتحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في وضع جميع الأسلحة في لبنان تحت سيطرة الحكومة دون غيرها.

٤٨ - وفي هذا السياق، أتوقع من الحكومة اللبنانية المنتظرة الالتزام بالقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وبسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان. وأرحب بالتصريحات الإيجابية التي أدلى بها رئيس الوزراء المكلف ميقاتي وتعهد فيها بالوفاء بالتزامات لبنان الدولية. كما أتطلع إلى أن تترجم الحكومة اللبنانية المنتظرة هذا الالتزام إلى إجراءات ملموسة، أولها تنفيذ القرارات التي اتخذت سابقاً في إطار الحوار الوطني، مثل تفكيك القواعد العسكرية الفلسطينية الموجودة خارج مخيمات اللاجئين.

٤٩ - ولم تشهد هذه المسألة أي تقدم. فالبُنى التحتية شبه العسكرية الواقعة خارج مخيمات اللاجئين والتابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وحركة فتح الانتفاضة اللتين تتخذان من دمشق مقراً لهما، لا تزال مصدر قلق كبير بالنسبة لي. فهي لا تزال خارج سلطة الدولة اللبنانية، رغم القرار الذي اتخذه المشاركون في الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، وأعادوا منذئذٍ تأكيده عدة مرات. فهذه القواعد شبه العسكرية، التي يوجد معظمها على جانبي الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، تقوض السيادة اللبنانية وتحول دون إدارة البلد لحدوده البرية. وبما أن لهذه الميليشيات صلات وثيقة مع بعض دول المنطقة، أجدد دعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية للمساعدة في هذه العملية.

٥٠ - وفي هذا الصدد، ألاحظ مع الأسف أنه في ظل الأزمة السياسية الراهنة، لم تجر أي مناقشات أو اتصالات أخرى بين لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن ترسيم حدودهما المشتركة رغم أن رئيسي البلدين كانا قد تعهدا في عام ٢٠٠٨ بمعالجة هذه القضية. وأحث لبنان والجمهورية العربية السورية على العمل، دون مزيد من التأخير، لمعالجة هذه المسألة التي تقف حجر عثرة في طريق تعزيز مراقبة الحدود.

٥١ - وإنني أدعو الحكومة اللبنانية المنتظرة، بعد تشكيلها، إلى إكمال الجهود التي بذلها رئيس الوزراء الأسبق السنيورة ورئيس الوزراء السابق الحريري للمساعدة في تخفيف حدة الضائقة التي تعاني منها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهو وضع أخشى أن يتم استغلاله لتحقيق مآرب سياسية. ولا تزال أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مزرية. وأشير في هذا الصدد إلى الخطوة الجديرة بالثناء التي اتخذها لبنان في عام ٢٠١٠

لتخفيف القيود على انخراطهم في سوق العمل. غير أنني أشير أيضاً إلى أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين ظروفهم المعيشية، دون المساس بالتوصل إلى حل شامل لقضيتهم في إطار اتفاق سلام شامل. وإنني على اقتناع بأن معالجة الظروف الصعبة التي يعيشها هؤلاء اللاجئون ستؤثر بشكل إيجابي في صيغة التعايش بين اللبنانيين والفلسطينيين، وبالتالي في الأمن والاستقرار في البلد. لذلك أدعو السلطات اللبنانية والفلسطينية إلى مواصلة اتصالاتهما البناءة، وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم كل ما قد يلزم من مساعدة لمواصلة توطيد الحوار السياسي والأمن في المخيمات.

٥٢ - وإن الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخراً تؤكد ضرورة أن تبذل قوى الأمن اللبناني المزيد من الجهود لمنع أعمال العنف والتصدي لها، وأن توضح الحكومة اللبنانية وجميع الزعماء السياسيين المعنيين أنه لن يتم التسامح مع مرتكبي هذه الأعمال. ورغم أن قوى الأمن اللبناني تحرص على عدم تأجيج التوترات الطائفية من خلال الظهور بمظهر المنحاز إلى إحدى الجهات، فإن عليها واجباً واضحاً هو تطبيق القانون اللبناني وحماية السكان المدنيين في لبنان من الخطر. وفي هذا السياق، ما برح الدعم المقدم إلى الجيش اللبناني أمراً بالغ الأهمية. فقد استمر الجيش في العمل بتصميم، وتتزايد قدراته تدريجيا بمساعدة الجهات المانحة الدولية. وأنا ممتن للبلدان التي تساعد على تجهيز الجيش اللبناني وتدريبه، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم هذا الدعم الذي تشتد إليه الحاجة. ولا بد من مواصلة تقديم هذا الدعم لتمكين الجيش اللبناني من الاضطلاع، على نحو فعال، بما عليه من مسؤوليات بموجب قرارات مجلس الأمن.

٥٣ - وإنني أشجب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. وأدعو إسرائيل إلى الوفاء بما عليها من واجبات بمقتضى قرارات مجلس الأمن والانسحاب من الجزء الشمالي من قرية الغجر ووقف تحليق طائراتها في الأجواء اللبنانية الذي يفاقم حدة التوتر، ويقوض مصداقية الأجهزة الأمنية اللبنانية، ويزيد من خطر نشوب نزاع غير مقصود، ويبثّ شعور القلق في صفوف السكان المدنيين.

٥٤ - وباختصار، فإن غياب حكومة فعلية في لبنان لعدة أشهر قد ولّد فراغا في السلطة والأمن يمكن للجماعات المتطرفة والمسلحة أن تستغله في ظل هذه الأوضاع الهشة التي يسودها الاستقطاب. وأدعو الحكومة التي سيتم تشكيلها في لبنان، الذي يشكّل أحد الأعضاء المؤسسين في الأمم المتحدة، إلى الالتزام بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان، وإلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تنفيذها. ويخالجني قلق عميق من أن يؤدي انعدام الثقة بين الأطراف واستمرار وجود الميليشيات، مجتمعَين،

إلى إشاعة التوتر وربما إلى انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار داخل لبنان وخارجه. ولذلك من الضروري أن يحافظ لبنان على صيغته السياسية الشاملة القائمة على العيش المشترك في ظل الاحترام المتبادل، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف.

٥٥ - وفي خضم الأحداث الخطيرة التي تشهدها منطقتا شمال أفريقيا والشرق الأوسط، أصبحت ثقافة التهديد التي تستخدمها الجماعات المسلحة غير مقبولة أكثر من أي وقت مضى. وإن الاضطرابات في جميع أنحاء المنطقة ستؤثر دون شك في لبنان. وإنني أحث جميع الدول الصديقة والمجاورة للبنان على الاضطلاع بدور بناء في دعم سيادة هذا البلد واستقلاله السياسي.

٥٦ - وفي ظل الاضطرابات التي تشهدها المنطقة، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تبقى على التزامها الراسخ بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل السلام والاستقرار في المنطقة، في هذه الفترة التي تشهد صعوبات وتحديات جمة. ولذلك، أدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى الالتزام الكامل بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأواصل بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان.